الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الأدب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: دراسات لغوية

النظام النحوي عند تمّام حسّان

"كتاب اللغة العربية معناها ومبناها " – أنموذجًا –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالب:
عبد الوهاب كبير

إشراف الأستاذ:
عبد الرحمان عيساوي

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
1. بوعلام طهراوي			رئيسا
2. عبد الرحمان عيساوي			مشرفًا ومقررًا
3. مقداد حوالم			عضوًا ممتحنًا

السنة الجامعية: 2015/2014

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى انجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **عبد الرحمان عيساوي** الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث.

مقدّمة

مقدمــة :

إن الحفاظ على اللغة العربية يعني حمايتها من جنح اللاحنين، لذلك ظهر عدد من العلماء في فترة متقدمة من فترات شيوع اللحن ودوّنوا الكلام العربي من أفواح الفصحاء وقعّدوه وأحكموا ضبطه وفق نظامهم ومنهجهم الخاص إلى أن اكتمل. وأغلق باب التقعيد في القرن 4هـ على إجماع المؤرخين وسلّم المفتاح إلى النحو العربي ، ولكن مع التطور الذي عرفه الإنسان في حياته والذي أدى به إلى توسيع رؤاه ومخالفة السلف ، فتولّدت لديه الجرأة على تغيير مسار حياته فأعاد فتح باب النحو من أجل إخضاع التراث اللغوي العربي للفحص اللساني المعاصر حتى يتم تطويعه لخدمة أهداف الحداثة دون تردد أو تماطل منه نظرا للثقة المفرطة التي أوكلها إلى عقله متّخذا منه سندا لكل نظرة من نظراته وخطواته وتحولاته وأفكار جديدة أعادة بلورة التراث وفق نظام جديد يستند على المناهج اللسانية الحديثة الذي يعتبر اللغة وحدة كبرى تتفرع منها أنظمة صغرى ، والنحو هو نظام من أنظمتها المتعددة ويعد من أهمّها.

يرجع الفضل في ظهور هذه الإصلاحات إلى عدد من الباحثين من بينهم **تمام حسان** ونظامه النحوي ، ونحن في هذا البحث سنحاول أن نكشف عن هذا النظام؟ وعن أهم الأفكار والنظريات التي يحتويها؟ لأنّه يمثل قلب الأنظمة اللغوية وذلك لكونه الرابط بين المفردات والكلمات لتكوين الجمل ذات المعنى التام ولكون الأصوات المفردة والكلمات المستقلة لا تفيد معنى تام ، بالإضافة إلى أنّه عبارة عن نسق من القواعد اللغوية التي تهدف إلى تعليم لغة ما أو مجموعة من قواعد التركيب والفونولوجيا ، وما أدى بنا إلى اختيار نظام النحو عند **تمام حسان** هو اعتقادنا بأنّ النحو هو نحو **سيبويه** و**الجرجاني** وغيرهم من النحاة، أمّا من يأتي بعدهم فما هو إلّا شارحٌ ومفسرٌ لا مغيرٌ ومبتكرٌ وهي فكرة سائدة منذ القدم ، لكن البحوث الحديثة أثبتت وأقرّت بوجود دارسين لغويين مبتكرين لا شرّاحًا ومفسرين فقط. وانصب اختيارنا على **تمام حسان** لأنّه كان قائدا بارعًا استطاع من خلال أبحاثه أن يجذب الكثير من محبّي كل ما هو لغوي.

ومن هذا المنطلق تبدو الضرورة ملحة في البحث عن النظام النحوي عند **تمام حسان** آخذين في عين الاعتبار بعض آراء القدماء وما أضافه **تمام حسان** في الصوت والصرف ، لذلك سيكون بحثنا مقسما إلى فصلين على النحو التالي:

في الفصل الأول قدّمنا تعريفًا للمنهج الوصفي المتّبع من طرف **تمام حسان** ، وبدايات ظهوره عند الغرب ، وكيف تأثّر اللغويون العرب بهذا المنهج ثم تطرقنا بعد ذلك إلى أبحاث **تمام حسان** اللغوية بصفة عامة ، وكان منهجنا في ترتيب أصناف هذا الفصل هو الانتقال من أصغر

صنف (النظام الصوتي) ووصفه وذكر أهم الإضافات والتقنيات الحديثة، بعده يأتي النظام الصرفي وما ينطوي تحته من تقسيم جديد للكلم الذي يقوم على فروق في المعنى والمبنى بين كل قسم وبقية الأقسام الأخرى وصولا إلى جهود **تمام حسان** النحوية والمتمثلة في إنشاء مبدأ ينبني على المعنى الوظيفي لحروف المعاني والأدوات والضمائر، ثم توسيع النظرة إلى فكرة النقل أي نقل العنصر من أحد أقسام الكلم إلى استعمال القسم الآخر وختمنا القسم بفكرة تشقيق المعنى وبعض الأولويات التي ذكرناها بشكل مختصر وفصّلنا فيها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني هو الجزء الرئيسي في هذا البحث و تناولنا فيه النظام النحوي بطريقة مفصّلة، ترأس هذا الفصل تمهيد بسيط ثم تعريف بكتاب **اللغة العربية معناها ومبناها** ، بعدها تحدثنا عن نظام القرائن النحوية (المعنوية واللفظية) الذي وضعه **تمام حسان** وهي قرائن تتعدد في نطاق الجملة للكشف عن المعنى بالتضافر رافضة فكرة العمل النحوي الذي ربط النحاة بها إفادة الجملة حتى علّقوا المعنى بالعلامة الإعرابية . والقرائن المتضافرة قد يسمح لواحدة منها بالترخص مع بقاء الأخريات مساهمة في إيضاح المعنى، وآخر قضية تطرقنا إليها في هذا الفصل هي الزمن والجهة والتفريق بينهما.

ذيّلنا بحثنا هذا بخاتمة تحدّثنا فيها عن أهم النتائج التي توصّلنا إليها والمتمثلة في أن التغيير الذي أحدثه **تمام حسان** والقضايا التي تطرّق إليها موجودة في تراثنا فلو أمعنّا النظر وأعدنا قراءة أعمال النحاة لوصلنا إلى تلك القضايا المتعدّدة التي هي الآن أحدث ما توصّلت إليه نظريّات البحث اللغوي. وقد واجهتنا بعض الصعوبات والتي حاولنا تذليلها، والمنهج المتّبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع التي تستحق التنويه لما تحمله من فوائد أهمها : **اللغة العربية معناها ومبناها، مناهج البحث في اللغة** ... إلخ.

وأخيرا أسأل الله عزّوجل أن يوفقنا لما فيه خير لصلاحنا، ولا أقول أنّني استوفيت جميع جوانب البحث، ولا أنّني بدأت من عدم.

الفصل الأول

تمام حسان وأبحاثه اللغوية

1. تمهيد.
2. جهود تمام حسان اللغوية :

أ. في الصوتيات.

ب. في الصرف.

ج. في النحو.

I. تمهيد :

يعد **تمام حسان** منظّرًا ومفكرًا ورائدًا لغويًا في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة، اطّلع على التراث العربي وتزوّد من منابع، وعاصر النظريات وبخاصة البنيوية الوصفية، وبهذا جمع بين التراث والحداثة، فجاءت آراؤه اللغوية مزيجًا بين هذين المصدرين ، كما استطاع من خلال أعماله أن يضفي على الدرس اللغوي جِدَّةً معهودة ويبتكر أفكارًا غير مسبوق إليها والوصول إلى تشكيل قاعدة منهجية انطلق منها البحث اللغوي العربي المعاصر ، أو بعبارة أخرى هي إعادة صياغة النحو العربي وترتيب الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي الحديث ألا وهو **المنهج الوصفي**.

ويتّصف منهج **تمام حسان** بأنّه :« يعمد إلى اللغة فيتّخذها مادة للملاحظة والإستقراء والوصف, ويجعل ما وقع عليه من الإستقراء قواعد ، ولا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها وإنّما تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية التي وقع عليها الإستقراء سواءًا أكانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفية، أم نحوي، أم معجمية.»[1]

كما أورد **كمال بشر** تعريفا له بقوله:« هو تسجيل الواقع كما هو ، دون التورط في مسائل الصواب والخطأ.»[2] ويضيف **تمام حسان** قائلا:« والنحو الوصفي لا يشغل نفسه بأمور التربية ، ولا بأن يسنّ القواعد لمعلم اللغة لأنه حيث توجد السليقة لا توجد الأخطاء ، ولا ما يوصف من الإستعمال بالجودة أو الرداءة، وإنما توجد فقط نواحٍ مختلفة من اللغة تتطلّب الوصف.»[3]

---

[1] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ، 2000 ، ص 30-31.

[2] كمال بشر، دراسات لغوية، ص57 ، نقلا عن عبد الله أحمد جاد كريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 ، 2004 ، ص214.

[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص31.

ولقد ظهر المنهج الوصفي لدى الغرب ، وكانت بدايته على يد اللغوي اللساني **فيرديناند دي سوسير**، ونما وتطور هناك، ونال اهتمام كثير من اللغويين في العالم العربي وبخاصة في مصر ممن تعلموا في أوروبا ومن هؤلاء : **إبراهيم أنيس، تمام حسان، كمال بشر** ... إلخ، فقد تأثروا جميعا بمذهب **دي سوسير** الوصفي، وبشروا بهذا المنهج وأخذوا يقابلون أفكاره بأفكار وآراء علماء العربية الأقدمين.

ولقد كان تأثرهم **بدي سوسير** مباشرة من خلال ترجمة كتابه **محاضرات في علم اللغة**، كما أخذوا بآراء أساتذة الاتجاه السلوكي أمثال **بلومفيلد** وكتابه اللغة، و**سابير** وكتابه اللغة مدخل لدراسة الكلام. ويرى **عبدالله أحمد جاد كريم** بأنّ البداية الحقيقية للكتابات في علم اللغة الوصفي كانت على يد **عبدالواحد وافي** حينما كتب علم اللغة وفقه اللغة، حيث كانت دراسته في هذين الكتابين تعتمد على المبادئ الآتية:[1]

- ينبغي أن تعتمد الدراسة الوصفية على الملاحظة والتجريب.
- التفريق بين اللغات الحية والميتة.
- ينبغي تقسيم الظواهر اللغوية إلى مستويات صوتية، صرفية، نحوية ودلالية.
- البنية اللغوية تتألّف من عناصر ذات وجود متميّز لكن بينها علاقات عضوية.
- ضرورة التفرقة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة.

ومن اللغويين العرب الذين اهتموا بالمنهج الوصفي واعتمدوا عليه في دراساتهم أيضا يضيف عبدالله أحمد جاد كريم **إبراهيم أنيس** الذي له كتابات مختلفة في المستويات اللغوية المختلفة **(...)**، ويشرح منهجه في صدر كتابه اللهجات العربية :« ودراستنا للهجات يجب أن تبدأ وصفية، نشرحها

[1] عبد الله أحمد جاد كريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 ، 2004 ، ص214.

ونسجّلها ونحلل أصواتها وكلماتها دون التعرض فالبدء إلى أي نوع من المقارنات أو الحكم على أنّ لها صلة بلهجة قديمة، فإذا فرغنا من الدراسة الوصفية التحليلية لكل لهجة من اللهجات الحديثة نكون قد حققنا أغراضا جليلة منها:[1]

- تسجيل لهجاتنا التي تُكوِّن مرحلة تاريخية من حياتنا الإجتماعية.
- إشباع رغبات العلماء في الدراسات الأكاديمية للهجات.
- استخدام تلك الدراسات في دراسة اللهجات العربية القديمة.

لكن ما يهمنا هنا هو **تمام حسان** وتأثّره بالمنهج الوصفي ورفضه المطلق للمنهج المعياري الذي تبنّاه عرب ما بعد عصر الاحتجاج ، لأنّ عرب ما قبل هذا العصر هم أول من تنبّهوا للمنهج الوصفي واتّبعوه في دراستهم ولكن مع وجود بعض الأخطاء المنهجية والمتمثلة في استعمال أكثر من لهجة من نفس اللغة ووصفها وإيجاد نحو عام لها ، كما شملت دراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية (من 150م إلى نهاية عصر الاحتجاج). واستمر هذا المنهج إلى نهاية عصر الاحتجاج وعصر الفصاحة المحدد وحرمان الدراسة العربية من المادة الجديدة التي يمكن أن تجري عليها الملاحظ، ومن ثمة لجأ النحاة إلى تقديس القواعد وأصبحت عباراتهم معيارية خالصة ، وهذه المعيارية التي عابها **تمام حسان** على العرب والتي تنظر إلى اللغة باعتبارها مجموعة من القواعد التي يجب على المتكلم أن يتّبعها.

فتمام حسان يرى أن المنهج الأصح والصالح لدراسة اللغة هو اعتبارها ظاهرة اجتماعية ودراستها كأي ظاهرة اجتماعية أخرى بالملاحظة والوصف.

[1] عن عبد الله أحمد جاد كريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص236 ، بتصرف.

II. جهود تمام حسان اللغوية :

1. في الصوتيات :

يدرس النظام الصوتي أصغر وحدة في اللغة العربية وهي الصوت ، وقد اهتم به القدماء ووضعوا له معايير مستنبطة من وصف الأصوات ومخارجها وبيان طبيعتها وخصائصها ، ولكن لم يصلوا إلى ما وصل إليه الباحثون من دراستهم للأصوات بتقنيات جديدة، وإنّما درسوا اللغة لأهداف خارجية وليس دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، ويرى **تمام حسان** أن هذا النظام يدرسه علم الصوتيات الذي يبنى على دعامتين رئيسيتين هما:[1]

- معطيات علم الأصوات phonetic (حيث أنّ اللغة المدروسة تشتمل على عدد معيّن من الأصوات لكل منهما وصفه العضوي والسمعي).
- طائفة من المقابلات بين الأصوات من حيث المخارج والصفات والوظائف، وهذه المقابلات هي جهات الإختلاف بين كل صوت وصوت آخر إمّا من حيث المخرج فقط أو الصفة فقط أو هما معًا وتسمى القيم الخلافية.

ونحن في هذا البحث ليس هدفنا التحدث عن النظام الصوتي ككل، وإنّما عرض موجز لأهم الجهود والإضافات الصوتية التي قام بها **تمام حسان** وتنسب إليه بالخصوص.

وأول إضافة نتطرّق إليها هي نوعية الأجهزة المستعملة في دراسة الأصوات ، فللإنسان جهاز نطقي وبواسطته ينطق عددًا من الأصو ات، وتنتقل هذه الطاقة الصوتية في الهواء ووصولها إلى أذن السامع، ولكل صوت من هذه الأصوات صفة ومخرج خاص بها ، ولاكتشاف هذه الصفات والمخارج هناك تقنيات منها التقليدية ومنها الحديثة.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ، 2004 ، ص67.

فالقدماء كانوا يدرسون الأصوات العربية بطريقة الإستماع والملاحظة والتسجيل " فوضعوا القواعد الخاصة بالأصوات عن طريق التجربة الذاتية ، وذلك من خلال تذوق الأصوات وإثبات كل الإستنتاجات الصوتية من خلال الملاحظة الشخصية. "[1] أمّا حديثًا فقد استخدموا طرقا جديدة في ذلك.

والميزة التي تمتاز بها الملاحظة على الطرق الحديثة في البحث تكمن في أنّ الأذن الإنسانية أكثر الآلات ضبطًا في الأغراض اللغوية، زد على ذلك أنّ المادة التي تبحث بالأذن إنّما هي الكلام الحي نفسه، في مقابل ما يدرس عل الحنك الصناعي* وهو بصمة اللسان ، وما يدرس على الكيموغراف وهو التعريجات الكتابية ، وما يدرس بالأشعة فوق البنفسجية وهو صورة الجهاز النطقي في وضع ثابت معين. [2] وأنّ استخراج الحقائق من الآلات هو استخراج غير مباشر وطريقة تسجيل الصوت هي طريقة توسيع لمدى الملاحظة بإدخال عنصر الدوام على النطق.

أ. **تقنية الحنك الصناعي (البلاتوغرافيا) :**

والطريقة التي أضافها **تمام حسان** في دراسة الأصوات هي تقنية البلاتوغرافيا أو تكنيك الحنك الصناعي، وهي الطريقة التي بدأت باستعمال بصمات أصوات ثم نطقها منفردة خارج بيئة الكلمة وهذه البصمات على نوعين:

- أمثلة تختار بحيث يكون الواحد فحسب من أصواتها المكوّنة لها صالحًا لإنتاج بصمة على الحنك الصناعي ويمكن أن نسمي هذا النوع وحيد البصمة.

---

[1] نادية رمضان النجّار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندرية، 2004 ، ص63.

- هو جهاز صغير يوضع في الفم.

[2] عن/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، 1989 ، ص73-82 ، بتصرّف.

▪ أمثلة تختار بحيث يكون أكثر من واحد من أصواتها صالحا لمثل هذا بشرط ألا تتدخّل مناطق البصمات للأصوات المختلفة في المثال ، ويمكن أن نحصل من هذا النوع على أمثلة ذات بصمات ثلاث لا يتداخل بعضها مع بعض.

واختيار النوع الأول من هذه الأمثلة أسهل بكثير من اختيار النوع الثاني لأنّه يوجد بشكل كبير في الكلمات العربية، فلاختيار أي مثال من هذا النوع ينظر الطالب في الكلمة فإذا وجد فيها أكثر من صوت واحد ينطق باللسان فليدعها ، فإن وجد فيها صوتا واحدا مما يتحرك اللسان في نطقه فليخترها، وبعد جمع الأمثلة يأتي الباحث بالمساعد ويعدّ له الحنك الصناعي بعد أن ينظّفه بالزيت ويرش عليه الطباشير الفرنسي ، ثم نفض فائضه منه ، حينئذٍ ينطق المساعد الكلمة وحيدة البصمة مثلا، فلا يتّصل لسانه بالحنك الصناعي إلا في صوت واحد من أصواتها. وحينما يتّصل اللسان بالحنك الصناعي يترك عليه بصمة يتلاشى الطباشير بها، ويظهر سواد الحنك الصناعي بدل بياض الطباشير ثم يُخرج الحنك الصناعي من الفم بحذر دون أن يسمح للأصابع أن تترك به بصمات، وسيرى الطالب حينئذٍ موقع اللسان على الحنك الصناعي ، ويعلّق على النطق في هذا المثال أو على نطق الصوت في الموقع المذكور.[1]

كما يتبع **تمام حسان** هذه الطريقة بتحديد مواقع معيّنة من الكلمة العربية والتي تعتبر من اختصاص علم التشكيل الصوتي، ولكن من هذه المواقع بصمة خاصة وجهاز خاص ومدة نطقية خاصة.

وباستطاعة الباحث الإحتفاظ بتلك البصمات لمقارنتها بغيرها في المستقبل وذلك بتصويرها ، ويضيف **تمام حسان** إلى ذلك التحدث عن وظيفة هذه البصمات :« فهي تستعمل في المقارنة

[1] عن/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص73-74 ، بتصرّف.

النطقية بين الأصوات المختلفة ، ومن المواقع المختلفة للصوت الواحد أيضا ، وهي تستعمل كذلك لبيان الخطأ الذي يقع فيه بعض الباحثين، وإذا أردت أن تقارن بين المواقع المختلفة للصوت الواحد فقارن بصماتها المأخوذة في نفس التاريخ ... أما إذا أردت أن تقارن البصمات المأخوذة لمثال من هذه بعينه، فقارن ما أخذ له من بصمات في تواريخ مختلفة.»[1]

أما فيما يخص الأمثلة التي اختارها لهذه التجارب هي أصوات العلة الواسعة كالفتحة لأنّ «الإتصال الجانبي بين اللسان وبين الحنك الصناعي في نطق هذه الأصوات أقل بكثير منه مع الأصوات العلة الضيقة كالكسرة والضمة، ولأنّ هذه البصمة غير متدخلة في تحديد بصمة الصوت الصحيح.[2]

هذه التقنية قادرة على دراسة قوة النطق وضعفه ، السعة والضيق في أصوات حرف العلة الواحد كالفتحة والضمة والكسرة.

إطّلع **تمام حسان** على أهم التقنيات الحديثة في دراسة الصوت وأتى بها إلى الوطن العربي ، وحاول تطبيقها على أصوات اللغة العربية ونجح في ذلك ، لكن بشكل محدود، باعتبار هذه التقنية قادرة على دراسة بعض الأصوات فقط (التي تنطق بمقدم اللسان) أما الباقية فلا تستطيع إخضاعها للدراسة لعدم وجود بصمات بها ، كما أنّها لا تستطيع دراسة الكلمة التي فيها أصوات صحيحة متتابعة لها نفس المخرج.

[1] عن/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص77 ، بتصرف.

[2] عن/ المرجع نفسه، الصفحة نفسها، بتصرّف.

حتى وإن ظهرت طرق حديثة في دراسة الأصوات إلاّ أنّها لا تبتعد عمّا جاء به نحاتنا والباحثون القدماء عند استخدامهم لتقنية الملاحظة , فالتغير نجده طفيفًا في وصف بعض الأصوات.

ب. **المقطع** :

يشكل المقطع مفهوما أساسيا في الدرس الصوتي الحديث ، يقول **تمام حسان** :« من الضروري أن نعترف بنوعين من أنواع المقاطع أولهما هو المقطع التشكيلي والآخر هو المقطع الأصواتي.»[1]

واللسانيون إختلفوا في تعريفه ، فقد عرّفه **تمام حسان** بأنّه:« تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية أو خفقات صدرية في أثناء الكلام ، أو وحدات تركيبية ، أو أشكال وكميّات معيّنة.»[2]

وأنواع المقاطع في العربية كما حدّدها اللسانيون هي خمسة:[3]

1. ص _ ح : نحو : ب *
2. ص _ ح _ ح : نحو : لا
3. ص _ ح _ ص : نحو : من
4. ص _ ح _ ح _ ص : نحو : قال
5. ص _ ح _ ص _ ص : نحو :

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص141.

[2] المرجع نفسه، ص138.

[3] فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1 ، 2004 ، ص111-112.

* الرمز (ص،ح) للدلالة على الصوامت والحركات.

و قد أضاف **تمام حسان** مقطع سادس هو (ح_ص) والمتمثل في (ال) التعريف ، وهو يفترض أنّ أداة التعريف المسقط منها همزة الوصل مع بقاء حركتها، هي مقطع من مقاطع العربية.

ت. **التنغيم** :

التنغيم هو :« إرتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام »[1]، حيث أن هناك معيارين لتحديد درجة التنغيم: أولهما يعتمد على على نغمة الحرف الأخير وهي إما هابطة وإما صاعدة وثانيهما يعتمد على المدى بين أعلى نغمة وأخفضها في الصوت وهي إما واسعة أو متوسطة أو ضيّقة.

وانتبه القدماء إلى أثر التنغيم في تغيير الدلالة، وقد قسّموه إلى:[2]

- النغمة التعبيرية مثل: يا دار تكلّمي أين الأحبة، وتقسّم بأشكال مختلفة.
- نغمة التعبير المعترضة مثل: محمد في ظنّي ناجح.
- تنغيم النداء مثل: يا زيد_اتق الله.
- تنغيم البدل مثل: الأستاذ/حسان/مدير التحرير وموجود.
- تنغيم التعبيرات التعدادية مثل: فلان/كريم/محب للخير.
- تنغيم الإستفهام مثل : قوله تعالى :« قُل هَل يَستَوِي الّذِينَ يَعلَمُونَ والّذِينَ لَا يَعلَمُونَ. »[3] فالنغمة ترتفع على يستوي بالقدر الذي يوضح دلالة الأسلوب.

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص146.

[2] عن/ نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص89-91 ، بتصرّف.

[3] سورة الزمر، الآية 9.

- تنغيم الطلب مثل: قوله تعالى:« رَبِّ اِجعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا.»[1] ففي هذه الآية يشمل ما كان يبدأ بدعاء أو نداء (رَبِّ) يليه طلب يبدأ بفعل أمر (اِجعَلْ).

هذا فيما يخص مصطلحات أنماط التنغيم، و **تمام حسان** كان أول من استنبط موازين التنغيم (نماذج التنغيم في اللغة العربية) وهي محاولة رائدة وهي جِدّة وابتكار ، والموازين هي: الإيجابي الهابط، الإيجابي الصاعد، النسبي الهابط، النسبي الصاعد، السلبي الهابط، السلبي الصاعد. ولقد وضع هذا التقسيم عند دراسته للهجة عدن وحاول تطبيقه على اللغة العربية الفصحى.

ويرى **تمام حسان** أنّ التقسيم الذي اختاره يختلف عن التقسيم التقليدي الذي يستعمله الباحثون اللغويون، لأنّ تقسيمهم يبنى على قسمين أحدهما مؤكد والثاني غير مؤكد ، والتأكيد من الأفكار الذهنية، والدراسة التي قام بها قائمة على أساس الشكل والوظيفة.

والأمثلة التي وضعها لهذه الموازين نجدها في كتابه "مناهج البحث في اللغة "[2] منها :

- المدى الإيجابي الهابط: في تأكيد الإثبات كقولك: أنت فعلت هذا أي لا غيرك.
- أما الإيجابي الصاعد: كالإستفهام بهل أو الهمزة.
- المدى النسبي الهابط: في التعدية والكلام التام كما في:" لقد قابلت أخاك على دراجته ".
- أما النسبي الصاعد: الإستفهام بهل والهمزة أو بلا أداة.
- المدى السلبي الهابط: في تعبيرات التسليم بالأمر نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله"
- أما السلبي الصاعد: إذا كان الكلام تمنيا أو عتابا.

[1] سورة البقرة، الآية 126.

[2] عن/ تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص165-169، بتصرف.

من خلال ما تطرّقنا إليه حول الجهود الصوتية **لتمام حسان** علينا أن ننوه إلى أنّ نقده للقضايا التي أتى بها النحاة لم يكن في مضمون نصوصهم ، وإنّما كان في منهجهم في التأليف والتحليل وهو بهذا لم يخرج عن نصوصهم ولم يقدح فيها، بل كان مؤصلاً للتراث العربي في مجال البحوث اللغوية، وتتجلى قدرته على استيعاب النظريات اللغوية الحديثة وتوظيفها ليخرج بعد ذلك بحثا أصيلا ومبتكرا في الوقت نفسه، وهذا يؤدي بنا إلى الحديث عن جهد **تمام حسان** في الجانب الصرفي.

2. **في الصرف :**

بالإعتماد على المنهج الوصفي ينبني النظام الصرفي عند **تمام حسان** للغة العربية على ثلاث دعائم هي:[1]

أ. مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ.

ب. طائفة من المباني بعضها صيغ مجرّدة وبعضها لواصق وبعضها زوائد وبعضها مباني وأدوات.

ت. طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية وهي وجوه الإرتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات وهي وجوه الإختلاف بين هذه المباني، والتي قسّمها إلى:[2]

- مباني التقسيم وتندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التي ينصب في قالبها كل قسم من أقسام الكلم.
- مباني التصريف وتندرج تحتها أوجه الإتفاق بين المباني وأوجه الإختلاف بينها.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص82.

[2] عن/ المرجع نفسه، ص83-84، بتصرف.

وكلا القسمين يدل على مجموعة من المباني الصرفية.

ونأخذ مثال توضيحي له : الفعل **ضرب**

- من ناحية مباني التقسيم له: _ معنى هو الفعلية والمضي.

  _ مبنى هو صيغة فعل.

- من ناحية مباني التصريف له: _ معنى هو الإسناد للغائب.

  _ مبنى هو الإستتار.

وينقسم الكلام حسب القدماء إلى ثلاث أقسام : إسم وفعل وحرف كما يقول **ابن مالك** في ألفيته:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم[1]

فالكلام عندهم هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، أما اللفظ فهو جنس يشمل الكلام، الكلمة والكلم ، ويشمل المهمل والمستعمل ، ومفيد أي أخرج المهمل بمعنى فائدة يحسن السكوت عليها. وقوله (اِستقم) هو كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير اِستقم أنت وهو بهذا كأنّه قال : الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة اِستقم.

ثم جاء **تمام حسان** وعاب على النحاة هذا التقسيم لأنّهم لم يذكروا ركائز هذا التقسيم ومعتمده، وكان مبنيا على أسس لم يذكروها لنا ، وإنّما جابوها بنتيجة هذا التقسيم إلى إسم وفعل وحرف.[2] ولم يقف عند حد النقد وإنّما حاول إيجاد تقسيم آخر للكلم يكون أكثر دقة ولِاعتبار

---

[1] محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1 ، 2004 ، ص2.

[2] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص196.

المعنى والمبنى وهو كالآتي :« الإسم، الصفة، الفعل، الضمير ، الخالفة، الظرف، الأداة » وفرّق بينهم من حيث تضافر المعنى والمبنى.

أ. **الإسم:** ويشتمل على خمسة أقسام هي : إسم المعين ، إسم الحدث، إسم الجنس، مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة والإسم المبهم [1], بحيث أن الإسم بجميع أقسامه المذكورة سمات تدل عليه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى.

ب. **الصفة:** ويعرّفها **تمام حسان** بأنّها:« ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث»[2]، ويقصد **تمام حسان** بالحدث معنى المصدر في حين يقصد بالحدوث الوقوع ، والصفة خمسة أنواع : صفة الفاعل، المبالغة، المفعول، المشبهة بحيث تختلف كل صفة عن الأخريات معنى ومبنى.

ت. **الفعل:** عرّف النحاة الفعل بأنّه :« ما دل على حدث وزمن »[3]، ودلالته على الحدث تأتي عن اِشتراكه مع صدره في مادة واحدة ، أما معنى الزمن فإنّه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق.

ث. **الضمير:** يقول **ابن مالك** :

وما لغيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير[4]

ويشير ابن مالك في هذا البيت إلى أنّ الضمير ما دلّ على غيبة كهو ، أو حضور وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني ضمير المتكلم نحو أنا.

---

[1] عن/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90-91 ، بتصرف.

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] عن/ المرجع نفسه، ص 104 ، بتصرف.

[4] محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، ص5.

ويقول **تمام حسان**:« المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر »[1]، فالضمير لا يدل على مسمى كالإسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث وزمن كالفعل.

ج. **الخوالف:** هذا القسم أضافه **تمام حسان** وقد عرّفها بقوله :« الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف إنفعالي ما والإفصاح عنه.»[2] وهي ذات أربعة أنواع : خالفة الإخالة ، خالفة الصوت، خالفة التعجب وخالفة المدح والذم هذا كما يسميها **تمام حسان** أما عند النحاة فكانت تسمى بالمصطلحات التالية وعلى التوالي: إسم الفعل، إسم الصوت، صيغة التعجب، وفعلى المدح والذم.

واستبدل **تمام حسان** هذه المصطلحات لأنّه لم يجد علاقة بين المصطلح ودلالته.

ح. **الظرف:** وهو قسمان: ظرف زمان وظرف مكان.

وقد حدّدها **تمام حسان** على النحو التالي:[3]

- إذا، إذْ، إذًا، لما، أيّان، متى ⟵ وهي للزمان.
- أين، أنى، حيث ⟵ وهي للمكان.

خ. **الأداة:** وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، وقسّمها **تمام حسان** إلى:

- أداة أصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر ... إلخ.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص108.

[2] المرجع نفسه، ص113.

[3] المرجع نفسه، ص119.

- أداة محمولة: ظرفية، إسمية، فعلية ...[1]

بحيث أنّ العلاقة التي تعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة ، إلى جانب هذا لا يمكن إغفال جهود **تمام حسان** النحوية.

3. **في النحو:**

اللغة نظام أكبر يتشكل من نظم فرعية ، النظام الصوتي هو جزء من النظام الصرفي، كما يصبح النظام الصرفي جزءًا من النظام المعجمي، ومجموع ذلك جزء من النظام النحوي. وبذلك تكون قد هيّأت الأنظمة الثلاثة (الصوتي، الصرفي، المعجمي) كل ما يحتاج إليه النظام النحوي من وسائل لفظية، وتركت له العناية بالعلاقات والقرائن الدالة على هذه العلاقات.

أول نقطة نتطرق إليها في هذا البحث هي الدعائم والأسس التي وضعها **تمام حسان** والمتمثلة في:[2]

- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة (كالفعلية والمفعولية ...)
- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة (الإسناد مثلا) حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها.
- ما يقدّمه علم الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية.
- القيم الخلافية بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص123.

[2] المرجع نفسه، ص178.

هذا فيما يخص دعائم النظام النحوي، أمّا النظام العام (اللغة) فهو مؤسسة اقتصادية الطابع، بمعنى أنّها تصل بالقليل من الوسائل إلى الكثير من الغايات، ذلك أنّ اللغة تستطيع التعبير عمّا لا نهاية من المعاني بوسائل قليلة من المباني، ففي العربية مثلاً ثمانية وعشرون حرفًا هجائياً وعددًا محدودًا من الضمائر والإشارات الموصولة، وعدد محدود من حروف الجر وحروف العطف والأدوات الأخرى، وصورتان من صور تركيب الجملة إحداهما اسمية والأخرى فعلية، ثم عدد من المفردات يضمّه المعجم لا يكاد في كمّه يتناسب مع لا نهاية المعاني التي يرجى له أن يعبر عنها، من هنا كان على اللغة أن تستعمل وسيلتين من وسائل الاقتصاد اللغوي أولهما:

أ. **تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد:**

تعتبر من أولويات **تمام حسان** فهو أوّل من قال بمبدأ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد وفسّر بهما من ظواهر الاستعمال ما كان قبل مستعصيا على التفسير المقنع.

لكن هذا لا يعني أنّ النحاة قد غفلوا عن هذه الفكرة بل على العكس من ذلك فقد تطرّق إليها **إبن هشام الأنصاري** في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تطبيقا وبشكل مفصّل، ومن أمثلة ذلك نذكر:[1] مثال الهاء المفردة، وردت على خمسة أوجه :

- أن تكون ضمير للغائب، وتستعمل في موضعي الجر والنصب مثل قوله تعالى :« قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ.»[2] فالهاء في (له) وردت إسم مجرور، أما في (صاحبه) وردت في محل نصب مفعول به.
- أن تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في إيّاه.

[1] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: الشيخ محمد الأمير، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج2 ، ص27.

[2] سورة الكهف، الآية 37.

- هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو " ماهية " وأصلها أن يوقف عليها.
- هاء التأنيث نحو " رحمة " في الوقف.
- المبدلة من همزة الإستفهام.

كما نجد أيضًا مثال حرف الألف (الحرف الهاوي الممتنع الإبتداء به لكونه لا يقبل الحركة وله تسعة أوجه)، وإلى غيرها من الأمثلة التي تدل على تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، إلّا أنّ **ابن هشام الأنصاري** وباقي النحاة ذكروا المعاني الوظيفية للمباني وتعدّدها ولكن تطبيقًا لا تنظيرًا في أبواب واسعة ولم يشيروا إليها بمصطلح صريح (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد).

وهذا ما يراه **تمام حسان** حيث يقول:« لأنّ النحاة مع اهتمامهم بهذه الفكرة، إلا أنّهم لم يعطوا لها ما تستحقّه من التنظير فلم يدخلوها في تجريداتهم وتأصيلاتهم.»[1]

ولقد ذكرنا فيما سبق أنّ المباني تنقسم غلى قسمين : مباني التقسيم وتحتها الصيغ الصرفية، ومباني التصريف وتحتها اللواصق بالإضافة إلى مباني القرائن وتحتها العلامات الإعرابية والرتبة ...إلخ، ولهذه المباني معاني وظيفية.

فمباني التقسيم تتعدد معانيها كالأدوات مثلا (ما) تكون موصولة أو مصدرية أو نافية ... كما نجد صيغة (فعّل) للتكثير، ونسبة الشيء إلى أصل الفعل والتوجه إلى الشيء وقبول الشيء.

_ أما المباني الصرفية فنجد مثلاً (التاء) مرّة للتأنيث، ومرّة للوحدة ومرّة للمبالغة ... وغيرها من المباني الأخرى.

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ، 2006 ، ج1 ، ص252.

_ أما فيما يخص مباني القرائن , فالإسم المرفوع مبنى صالح لأن يكون فاعلا أو نائب فاعل , أو إسمًا لكان ... .

ونخلص فالنهاية إلى أنّ تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يكون فالمبنى غير المتحقق بعلامة ما في السياق وبمجرّد تحقيقها فإنّ العلامة لا تفيد إلّا معنى واحد تحدّده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية.

ب. **ظاهرة النقل :**

وهو:« نقل المبنى من استعمال القسم الذي ينتسب إليه من أقسام الكلم إلى استعمال قسم آخر.»[1] وهذه الظاهرة نجدها في النحو والمعجم ، ولقد فطن النحّاة أيضا لهذه الظاهرة في النحو، وأشاروا إلى العلم المنقول عن الفعلية كزيد، أو الوصفية كصالح، أو المصدرية كنصر، واستعملوا ذلك في تدريباتهم كقولهم مثلا: لو سميت رجلا " إلى " فكيف تثنيه وتصغّره ؟

وأشاروا إلى التمييز المنقول عن الفاعل كطاب محمد نفسا ... إلخ. ولكنّهم طبّقوا هذه الظاهرة دون إشارة إلى هذا المصطلح في حالات أخرى كجعلهم الضمير أداة فصل نحو:" محمد هو قائم".

ويورد **تمام حسان** في كتابه مقالات في اللغة والأدب إشارات لتوضيح ظاهرة النقل:[2]

- **الإسم** : الإسم المبهم ينقل إلى معنى الظرفية نحو :" يوم الجمعة أمام المسجد " فيسمى ظرفا متصرّفا، وينقل إسم الجنس إلى الوصفية نحو:" هذا الرجل " أي متصف بالرجولة.
- **الوصف** : ينقل فعيل إلى معنى فاعل كقدير أو مفعول كقتيل.

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص251.

[2] عن/ المرجع نفسه، ص294-295، بتصرف.

- **الفعل** : قد ينقل إلى العلمية كيزيد أو ينقل المتعدّي منه إلى اللزوم نحو :" أَوَلَم يَرَوا إِلَى الطَيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلاَّ الرَّحْمَنُ إِنَّهُ بِكُلِّ شَيءٍ بَصِيرًا "[1]
- **الأدوات** : قد تتحوّل إلى الإفصاح نحو: "عليكم أنفسكم"

أما في المعجم فهو ما نسمّيه المجاز (نقل اللفظ من معناه الحقيقي إلى معنى آخر ليس له بحكم موضعه).

تعتبر ظاهرة النقل من أهم مظاهر الإقتصاد اللغوي الموجودة في كتب نحّاتنا القدماء بمصطلح علم أي علم منقول عن كذا ، فلكل قسم من أقسام العربية وظائف مختلفة باختلاف السياق الموجود فيه كما أنّ القسم الواحد يصبح له معنى قسم آخر، وهذه ميزة تمتاز بها العربية.

ت. **تشقيق المعنى:**

يعتبر **تمام حسان** أول من قام بمحاولة تشقيق المعنى وتحليل كل نسق على حدة ، وذلك بدراسة معنى المنطوق بواسطة تشقيقه إلى ثلاث نواحي هي: الوظيفة, الإطلاق والقصد.

- **الوظيفة** : وهي معنى الصوت الذي قد يكون متوقّفا على صوت واحد كالحرف (نال ومال)، أو صفة من الصفات كالفرق بين الجهر والهمس، فالصوت له معنى في نفسه وهذا المعنى هو وظيفته، والحرف هو وحدة فكرية تدخل في تركيب المنظّمة الأبجدية لهذه اللغة، والحرف الواحد قد يضم أكثر من صوت، ويتم التفريق بين الحروف من حيث الوظيفة ويتّضح ذلك من خلال حذف أو استبدال أو زيادة حرف للكلمة فنجد المعنى يتغيّر.

[1] سورة الملك، الآية 19.

ثم نجد المقطع الذي يتميّز في وظيفته بتحديد حدود الصيغ الصرفية ويتّضح ذلك من خلال التفريق بين فعل وفاعل ، أمّا وظيفته فهي خلق الإيقاع الخاص الذي يمتاز به النطق بلغة من النطق بلغة أخرى، إضافة إلى الظواهر الموقعية وهي الظواهر النطقية التي يتوقّف ورودها على الموقع الذي تقع فيه من المنطوق مثل : همزة الوصل التي تظهر في الأول وتختفي في الوسط، وظهورها مرتبط بموقع خاص، فهي إذًا ظاهرة موقعية، ومن بين الظواهر نجد النبر والتنغيم وذلك لوجودهما في اللغات جميعها.

- **الإطلاق** : وهو المعنى العرفي الذي أعطي للكلمة بالوضع ونستطيع أن نسمّيه بالمعنى المعجمي، وتكون فيه العلاقة بين الكلمة ومدلولها علاقة إعتباطية وهذا المعنى عام بغرض إستقلال الكلمة والمعاني التي ينسبها المعجم إلى الكلمات.
- **المقصود** : وفيه يكون تحليل المنطوق تحليلا إجتماعيا لاستخراج منه المقصود، أي المعنى الوحيد ونجده في النص المنطوق أي في عبارة كاملة.(المعنى الوحيد أخص من المعنى المعجمي).[1]

إلى جانب هذه النظريات التي تطرّق إليها **تمام حسان** نجده:

- أول من أنشأ للنحو العربي نظاما متماسكا قوامه القرائن اللفظية (العلامة الإعرابية، الصيغة، الربط، الأداة ...) , والقرائن المعنوية (الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية) وهذا بعد أن كان النحو في أفهام الدارسين تحليلا إعرابيا فقط.
- أول من قال بفكرة الترخص في القرينة عند أمن اللبس وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص (القرآن الكريم، الحديث الشريف، الشعر والنثر).

[1] عن/ تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ص329-339، بتصرف.

- أول من قال بفكرة تضافر القرائن مبطلا بذلك فكرة العامل النحوي كما فرّق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، وذكر للنحو ستة عشر زمنًا نذكر منها أهمها:

1) الماضي:
   - البعيد المنقطع.
   - القريب المنقطع.
   - المتجدد.
   - المستمر.
   - البسيط
2) الحال:
   - العادي.
   - التجددي.
   - الإستمراري.
3) الإستقبال:
   - البسيط.
   - القريب.
   - البعيد.
   - الإستمراري.

الفصل الثاني

النظام النحوي عند تمام حسان

تمهيد

1. كتاب اللغة العربية معناها ومبناها.
2. النظام النحوي :

1.2. القرائن المقالية.

2.2. تضافر القرائن وإبطال العامل النحوي

3.2. الترخص في القرينة.

4.2. الزمن والجهة.

تمهيد

إنّ النظام النحوي المنقول في كتب النحاة منظّرًا ومقعّدًا بصورته المكتملة وبهيأته المعروفة لم يوضع دفعة واحدة بل اشترك في وضعه عديد النحّاة ، ومما يلاحظ في هذا النقل أنّه مرّ بمرحلتين مختلفتين انطلقت الأولى من الواقع إلى القواعد بطريقة علمية دقيقة ، بينما انطلقت الثانية من القاعدة إلى الواقع مما يصبغ عليها الطابع التعليمي أكثر منه العلمي مما جعل الأمر محل نقاش وجدال بين الباحثين بين مؤيد لهذه الطريقة ومعارض لها ، وقد فتح لهم هذا الاختلاف بابا آخر في الاجتهاد وهذا ما سعى إليه الأستاذ **تمام حسان**.

فتمام حسان هو صاحب أول محاولة لترتيب الأفكار والنظريات اللغوية في اللغة العربية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، وربما لم يوضع كتاب لغوي حديث ضمن قائمة أمهات كتب العربية إلا كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، وقد وصفه غير قليل من علماء اللغة العرب بذلك، منهم مثلا سعد مصلوح، ويطلق عليه "الكتاب الجديد" بعد كتاب سيبويه الذي سمي بـ"الكتاب" كما لو كان أصل كتب العربية وأهمها، وفي هذا الكتاب –كما في بقية كتبه– قدم تمام حسان نظرية متكاملة في دراسة اللغة العربية خالف فيها ما استقر عليه الأمر في هذا الشأن من زمن سيبويه إلى عصره.

1. كتاب اللغة العربية معناها ومبناها :

يعدّ هذا الكتاب سفر من أسفار **تمام حسان** في مجال علم العربية، إذ حلّق فيه **تمام حسان** في أجواء العربية متحدّثًا عن أنظمتها وخصائصها ومشتقاتها وتصريفاتها.

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة 1973م ضمن مطبوعات الهيئة المصرية العامة للكتاب، وتكرّرت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب.

ويقول **تمام حسان** في التقديم لهذا الكتاب:« ولو أنّ جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنّه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى – مبناها ومعناها– وأن يساعد على حسن الانتفاع به لهذا الجيل وما بعده من أجيال.»[1]

ولقد دوّن **تمام حسان** خلاصة الأفكار التي تدور في ذهنه منذ وقت بعيد عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة ومحاولة تطبيقه على العربية، فيقول:« وفّقت في هذا الكتاب الذي أراه جهدًا متواضعًا إلى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي ، ولكنّه لا يلتزم به إلتزاما مطلقًا، فلم أعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب إلا على اِجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلّمته من الدراسات الحديثة وقد اِهتديت في هذا الكتاب إلى أفكار نافعة في فهم النحو العربي وتيسيره وتفسيره ...»[2].

فالكتاب عبارة عن محاولات إصلاحية للنحو العربي في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي، أمّا أهم الأفكار والنظريات التي تطرّق إليها **تمام حسان** في هذا الكتاب فهي:

- في الفصل الأول لهذا الكتاب تناول **تمام حسان** قضية التفريق بين الكلام واللغة.

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص5.

[2] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص79.

- ثم تحدّث عن اللغة واعتبرها منظمة كبرى تشتمل على عدد من الأنظمة (النظام الصوتي ، النظام الصرفي، النظام النحوي، النظام المعجمي ...)، وكل نظام من هذه الأنظمة يتألف من مباني ومعاني ومجموعة من العلاقات أو القيم الخلافية.
- أول نظام بدأ به هو الظام الصوتي الذي يتناول أصغر الوحدات الصوتية.
- بعدها يأتي النظام الصرفي وكيفية تأليف هذا النظام وتقسيماته ومعانيه (معاني التقسيم ومبانيه، ومعاني التصريف ومبانيه ...).
- تطرّق إلى التقسيم السباعي للكلمات العربية بدل الثلاثي والتفريق بين الأقسام على أساس مزدوج من المعنى والمبنى، وهذا التقسيم جزء لا يتجزّأ من نظام اللغة العربية.
- فكرة أخرى إشتمل عليها الكتاب وهي تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد مثل:مباني التصريف فإذا أخذنا التاء مثلا وجدناها مرّة للتأنيث ومرّة للوحدة ومرّة للمبالغة وغيرها ... .
- المعنى يأتي على ثلاثة أقسام وظيفي, معجمي, دلالي.
- تنقسم الجملة إلى إسمية وفعلية ووصفية ، كما تنقسم من حيث المعنى إلى: خبرية ، شرطية، طلبية، وإفصاحية.
- ثم النظام النحوي حيث يعتبر النحو نظام من القرائن التي تعبّر عنها مبان مأخوذة من الصرف والأصوات.
- هناك قرائن معنوية (الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية ...) وقرائن لفظية (العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، المطابقة ...).
- تتعاون القرائن وتتضافر لإظهار المعنى وتبيانه ولا تعمل كل قرينة وحدها فالتضافر يغني عن العوامل.

- الحديث عن التضافر ينتج عنه مبدأ آخر هو الترخص ، والمقصود هو إهدار القاعدة عند أمن اللبس، وهذا يفسّر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة.
- التفريق بين الزمن النحوي (في السياق) والزمن الصرفي (في الإفراد).
- المؤاخاة بين الزمن والجهة والخروج بنظام زمني جديد.
- كما أورد فصلا مضمونه الظواهر السياقية وطبيعتها أردفه بفصل حول المعجم هل هو نظام أم هو رصيد من المفردات.
- وكان ختام حديث **تمام حسان** في هذا الكتاب حول الدلالة واعتبر اللغة ظاهرة إجتماعية.

2. النظام النحوي :

كما ذكرنا فيما سبق أنّ النظام النحوي ينبني على الأسس التالية:

- مجموعة من المعاني النحوية العامة ، مجموعة من المعاني النحوية الخاصة ، مجموعة من العلاقات التي تربط بينهما والقيم الخلافية.

وقد اصطلح القدماء على تعريف النحو بأنّه:« انتحاء سمت كلام العرب في تصرف من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها.»[1]

كما عرّفه المتأخرون بأنّه يعتبر:« العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها.»[2]

[1] ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1 ، 2001 ، ج1 ، ص88.
[2] نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ص146.

ولما نظر النحاة في النصوص العربية بمصطلح آخر " المسموع " ركّزوا انتباههم على ما لاحظوه من تغير يطرأ على أواخر الكلمات لا يتغير آخره فسموا ذلك مبنيًا وبعضها الآخر يخضع لتغير فسمّوه معربًا، ثم كاد ذلك يكون في نظرهم كل النحو حتى إنّ بعضهم عرّف النحو بأنه (علم يبحث في تغير أواخر الكلم بحسب العوامل) ، ولقد تشعّب قول النحاة في الإعراب وما يسبّبه في زعمهم من العوامل حتى بدت خطة القول في ذلك على النحو التالي: [1]

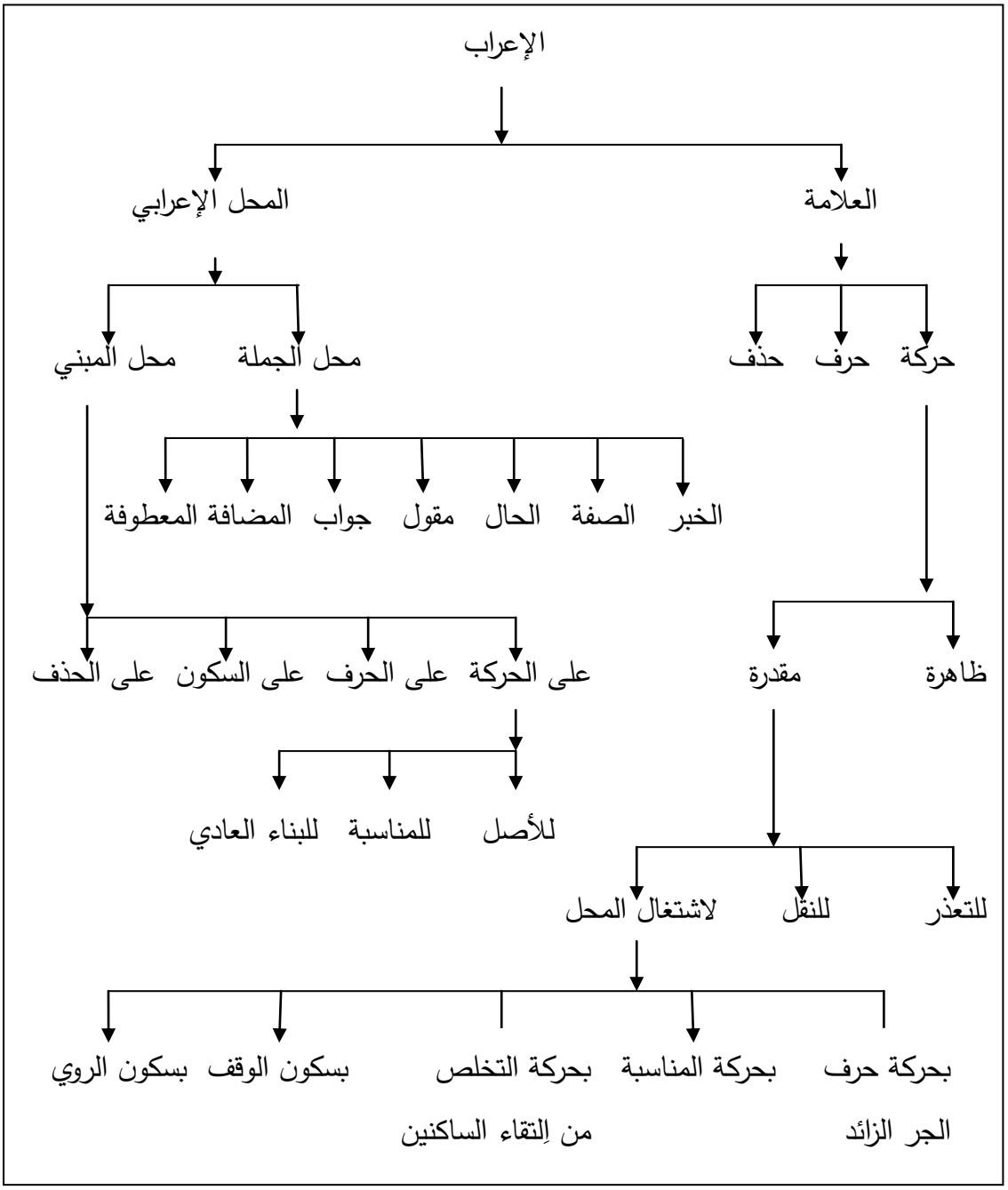

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص41.

فالنحّاة بنو نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى وهي العلامة الإعرابية ، لكن لم يغفلوا القرائن الأخرى فقد وجدت لديهم مبثوثة في الأبواب النحوية المختلفة ، وأحيانا توجد في صورة شروط خاصة تشترط لإعراب كلمة ما في أدائها لوظيفة نحوية خاصة، فتعريف **ابن مالك** للحال:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردًا أذهب[1]

نجد فيه عدد من القرائن الخاصة:

- كون الحال وصفًا: تحديدًا للصيغة (قرينة لفظية).
- كونه فضلة: قرينة لفظية (الرتبة).
- كونه منتصبًا: قرينة لفظية (العلامة الإعرابية).
- كونه مفهمًا فالحال: قرينة لفظية (الملابسة).

وهكذا لو تتبعنا بقية الأبواب النحوية.

غير أنّ ما يؤخذ على نحاتنا أنهم لم يدرسوا النحو في إطار هذه القرائن ودرسوه في إطار العامل مهتمين اهتماما شديدًا بقرينة واحدة هي العلامة الإعرابية، بحيث وجهت كل القرائن لخدمتها وتحديدها، وكأنّها وحدها هي الغاية ، فأدى ذلك إلى تكلف كثير أخرج العبارة أحيانا عن وجهها ، وصار الهدف هو المحافظة على الصيغة لا وصف اللغة وصفًا علميًا موضوعيًا.[2]

ولسنا نقلل هنا من أهمية وقيمة الإعراب ، فهو من أهم القرائن التي بها يستقيم الكلام العربي ويؤمّن من الإنحراف عن الصحة القاعدية والصوابية التي ينبغي أن يكون عليها الأسلوب العربي ،

---

[1] ابن مالك عبد الله الأندلسي، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، ص23.

[2] عن/ محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، 2001 ، ص112، بتصرف.

لكن هناك قرائن أخرى عديدة تقوم بأدوار لا تقل شأنًا عن الدور الذي يقوم به الإعراب في إظهار المعنى. وأول من حاول الإهتمام بالقرائن مجتمعة هو **عبدالقاهر الجرجاني**، وجعلها ستة قرائن (الصيغة, الأداة, التضام, الرتبة, المطابقة, النغمة) كلّها تحت باب قرائن التعليق ، ولكن لم يكن غرضه دراسة النحو بل حاول الإنطلاق من مستوى الصحة النحوية إلى مستوى الجمال في العبارة.

أما من حاول أن يسلك النحو العربي في إطار القرائن النحوية بحيث يمثل نظرية متكاملة هو **تمام حسان** في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

1.2. القرائن المقالية:

- **تعريف القرينة:**

إصطلاحا: ما يشير إلى المقصود , من لاحق الأمر أو ضمنه أو سابقه ، مفيدا خصوص المقصود وذلك نحو قولك للمسافر "مع السلامة " ، أي: سر مصاحبا إيّاها , وهذه تسمى قرينة حالية, والقرينة المقالية في قوله تعالى:﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾[1], هل: للنفي.[2]

إنّ الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص وأنّ وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى ، وهذه ليست عملية عقلية، والشيء الأكثر صعوبة هو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية (القرائن المقالية) وتكمن الصعوبة في أنّ المبنى الصرفي الواحد له أكثر من معنى.

[1] سورة الرحمان، الآية 60.

[2] فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1 ، 2002 ، ص117.

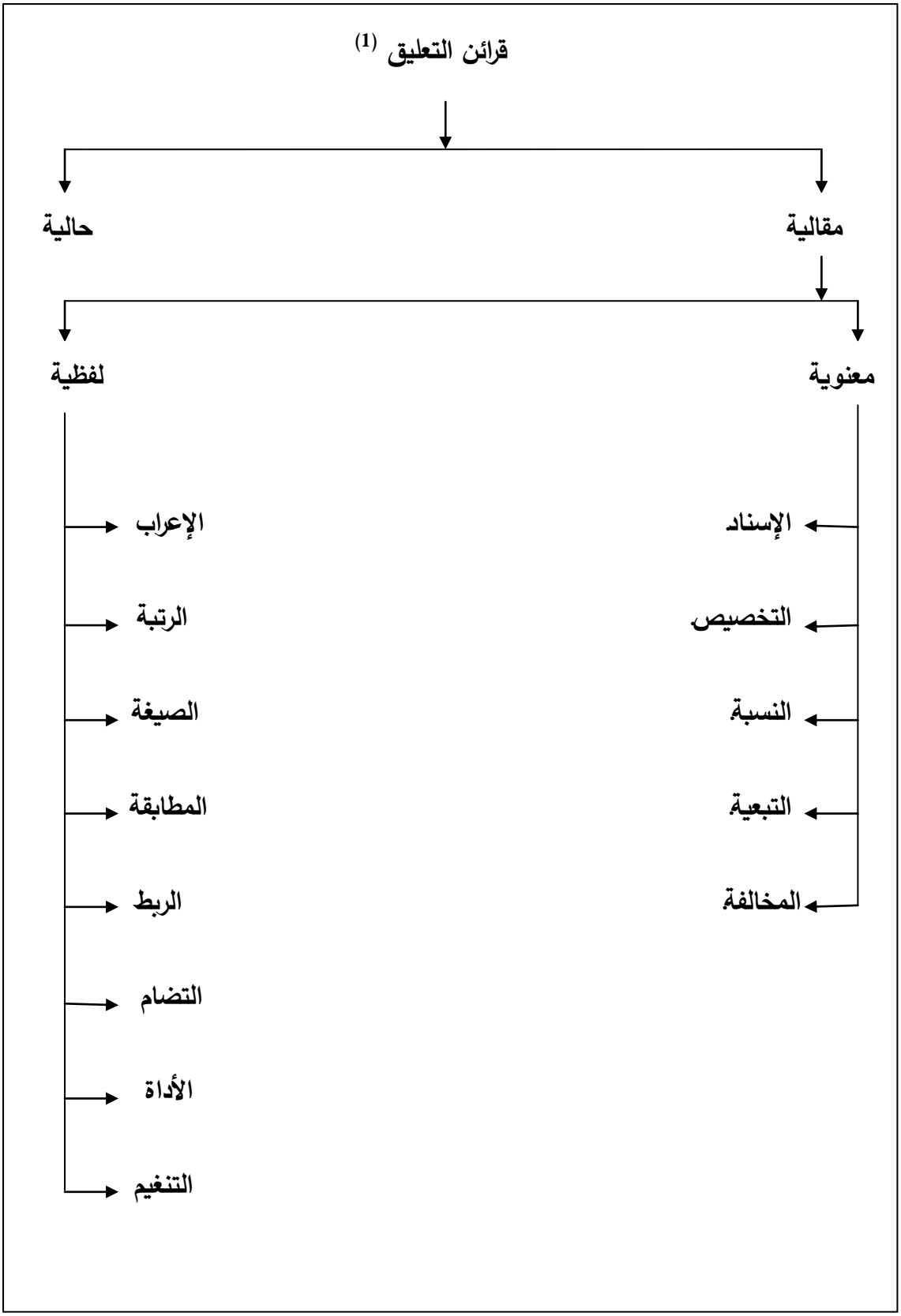

[1] عن/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص190، بتصرف.

1.1.2. القرائن المعنوية:

أ. **الإسناد:** « هو علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها.»[1]

والإسناد هو قرينة معنوية « وذلك لأنّ أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه.» [2] وقرينة الإسناد تكون بين طرفي الجملة الإسمية والفعلية والوصفية.

ونذكر مثال **لتمام حسان**[3]: إعراب الآية التالية:﴿ يؤتي الحكمة من يشاء﴾[4]

- يؤتي: فعل مضارع.
- الحكمة: مفعول به ثاني على رغم تقدّمه.
- من: مفعول به أول على رغم تأخّره.
- يشاء: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

وإعرابنا " الحكمة " مفعول به ثاني رغم تقدّمه و" من " مفعول به أول رغم تأخرها ذلك لإدراكنا ما بينهما من علاقة التي تقول أنّ "من" هي الآخذ والحكمة هي المأخوذ.

وهذه العلاقة شبيهة بفكرة الإسناد.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

[2] حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص25.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص194.

[4] سورة البقرة، الآية 269.

ب. **التخصيص:** وهو قرينة معنوية كبرى.

وسمّيت بهذا الإسم لأنّ « كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد بمعنى أنّ هذه القرائن المعنوية المتفرّعة عن التخصيص يعبّر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة.[1]

ومعناه تخصيص المعنى وإخراجه من العام إلى الخاص يقوم على المنصوبات ولكن لا يقتصر عليها مثل: خرج زيد إلى المستشفى , فخصصنا الخروج بتوجه زيد إلى المستشفى وشبه الجملة ارتبطت بما قبلها على سبيل التخصيص.

فكل فرع من هذه الفروع يساهم في إيضاح معنى معين من معاني الأحداث والأفعال ، والقرائن المتفرّعة عن التخصيص هي (التعدية, الغائية, المعية, الظرفية, التحديد, التوكيد, الملابسة, التفسير, الإخراج, المخالفة) يكون فيها إسناد الفعل إلى المسند إليه مخصصًا بوقوعه على الاسم أو أي قسم آخر، أي أنّ الوقوع على هذا الاسم كان قيدًا في إسناد الفعل إلى من أسند إليه.

ت. **النسبة:** هي:« قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع نطاقها أيضًا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية.»[2] وهذه الأخيرة معناها الإلحاق.

والمعاني التي تدخل تحت هذا العنوان هي معاني حروف الجر والإضافة ، وحروف الجر هي أدوات تعليق ، والتعليق بين الجار والمجرور وبين ما تعلّق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا بمعنى الزمن.

مثل: يجلس زيد على الكرسي.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195.

[2] المرجع نفسه، ص201.

فالكرسي تعلّق بالجلوس بواسطة حرف الجر ولم يتعلّق بالمضي.

أما بالإضافة فهناك فرق بين النسبة التي يفيدها حرف النسبة والنسبة التي تفيدها الإضافة ، فحرف النسبة يجعل علاقة الإسناد نسبية سواءًا كانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله، على حين تكون النسبة في الإضافة بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد.

ث. التبعية: هي قرينة معنوية كبرى يندرج تحتها أربعة قرائن هي:

I. **النعت:** يصف المنعوت يكون مفردًا حقيقيًا وسببيًا وجملة وشبه جملة.

II. **التوكيد:** لفظي ومعنوي.

III. **عطف البيان:** يفسر التابع فيه ما كان في متبوعه من إبهام.

IV. **البدل:** إما مطابقا أو اشتمال أو بعض أو إضراب.[1]

هذه القرائن المعنوية تتضافر مع قرائن أخرى لإيراد المعنى وهي القرائن اللفظية.

2.1.2. القرائن اللفظية:

ويمكن أن نعدّ هذه القرائن في السياق على النحو التالي:[2]

- العلامة الإعرابية. * الرتبة.
- الصيغة. * المطابقة.
- الربط. * التضام.
- الأداة. * النغمة.

[1] عن/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص204، بتصرف.

[2] المرجع نفسه، ص205.

ونحاول أن نشرح كل واحدة على حدة:

أ. العلامة الإعرابية:

العلامة الإعرابية قرينة لفظية تساهم وتتضافر مع قرائن أخرى (معنوية ولفظية) لإيضاح المعنى الوظيفي.

ويورد **لحماسة عبد اللطيف** تعريفًا **لِابن يعيش** يقول فيه:« والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم.»[1]

فاللغة العربية هي الوحيد التي تفرّق بين معاني كلماتها بالحركات وأي خطأ في وضع هذه الأخيرة يؤدي إلى تغير المعنى المقصود.

والنحّاة عندما وضعوا تعريفًا للإعراب كانوا يقصدون منه جانبين نظري وتطبيقي« أمّا من الجانب النظري ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح التعليق الذي أشار إليه **عبد القاهر الجرجاني**, وجعل الكلمة فاعلا أو مفعولا به, أو حالا, أو تمييزا, أو نعتا, أو توكيدا, أو غير ذلك من الوظائف التي تشغلها الكلمة في الجملة ، وأما في التطبيق فإنّنا نجدهم يقصّرون الإعراب على العلامة الإعرابية.»[2] بعدها جاء **تمام حسان** وحاول أن يضع العلامة الإعرابية موضعها الصحيح في إطار نظرية القرائن النحوية , ففضل القول في العلاقة المتشابكة في الجملة ودلائل هذه العلاقات (القرائن النحوية) التي تكشف عن هذه العلاقات.[3]

[1] حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص215.

[2] المرجع نفسه، ص227.

[3] عن/ المرجع نفسه، ص287.

يرى **تمام حسان** أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فضمة أو فتحة أو كسرة أو ... لا يكفي.

ب. الرتبة: وهي حفظ الموقع ومن أبرز القرائن التي تتعاون مع العلامة الإعرابية فبحسب الرتبة يقال:« إن أحد العنصرين وقع في حيّز العنصر الآخر إما حقيقة وإما حكمًا ، فإذا وقع أحد العنصرين في حيز الآخر بحسب اللفظ في كل الأحوال فتلك رتبة محفوظة وإذا وقع في تلك الحيز حكمًا أي بحسب الأصل فالرتبة غير محفوظة.»[1]

فتكون لكل كلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها فإن كان الموقع ثابتا سميّت رتبة محفوظة ، وإذا كان الموقع عرضة للتغيير فالرتبة غير محفوظة. والرتبة نوعان: محفوظة وغير محفوظة.

1. **المحفوظة:** مثل قوله تعالى:﴿ ويصنع الفلك وكلّما مرّ عليه ملأٌ من قومه سخروا منه﴾ [2], إذّا رتّبنا الآية تصبح: وكلّما مرّ عليه ملأٌ من قومه سخروا منه وهو يصنع الفلك ، ومن الرتب المحفوظة تقدم حرف الجر على المجرور ، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الإستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به ، والفعل على الفاعل , وواو المعية على المفعول معه , وفعل الشرط على جوابه, والمضاف على المضاف إليه.[3]
2. **غير المحفوظة:** وهي ظاهرة مرتبطة بالأسلوب ، وهذا النوع يسمّيه البلاغيون التقديم والتأخير ، ومن الرتب غير المحفوظة: المبتدأ والخبر , إسم كان وخبرها, الظرف أو المجرور وما يتعلّق به, إسم إنّ وخبرها, الفعل والمفعول له, الفاعل والمفعول ... إلخ.[4]

---

[1] تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ، 2000 ، ص83.

[2] سورة هود، الآية 38.

[3] عن/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207، بتصرف.

[4] تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص86.

3. **الصيغة:** وهي قرينة لفظية يقدّمها الصرف إلى النحو وتبدو قيمتها في« الكشف عن المعنى عندما يكون الباب النحوي مشروطًا بشروط بنائية خاصة كاشتراط بناء الفعل للفاعل مع الفاعل للمفعول مع نائبه واشتراط الجمود للتمييز والمصدرية مع اِتحاد الأصول الاشتقاقية للمفعول المطلق ومع اختلافها للمفعول لأجله وهلم جرًا فهنا تكون البنية قرينة المعنى النحوي وهو الفاعلية والمفعولية ... إلخ.[1]

للأسماء صيغها وللأفعال صيغها وللصفات صيغها أيضًا، والمصادر من بين الأسماء تكون مفعولا مطلقا ومفعولا لأجله وتنقل إلى الفعل أيضا والمطلوب في التمييز أن يكون نكرة جادة...، ولا نتوقع للفاعل والمبتدأ أن يكون غير إسم ، والفعل: ضرب فعل ماضي لا نستطيع أن نقول أنّه مبتدأ.

4. **الربط:** هو إحكام صياغة الجملة وهو:« قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر» [2]، ويتم بطريقتين:[3]

ا. بغير المطابقة:

- يكون بالضمير مثل: قابلت الشخص الذي حدّثتك عنه.
- إعادة اللفظ مثل: واَتّقوا الله ويعلّمكم الله.

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص256.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.
[3] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص256.

- أو بالألف واللام مثل:﴿ فأمّا من طغى { 37} وآثر الحياة الدنيا{ 38} فإن الجحيم هي المأوى{39} وأمّا من خاف مقام ربّه ونهى النفس عن الهوى{ 40} فإنّ الجنّة هي المأوى{41}﴾[1]
- بالإشارة مثل: ولباس التقوى ذلك خير.
- وبإعادة المعنى مثل: شعاري لا إلاه إلا الله.
- وبالحرف مثل: قوله تعالى:﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون﴾[2]

II. بالمطابقة:

- في الشخص (المتكلم والغيبة). * في العدد (الإفراد, التثنية, الجمع).
- في النوع (التذكير والتأنيث). * في التعيين (التعريف والتنكير).

5. الأداة: هي قرينة لفظية ومن بين القرائن الهامة المستعملة من قبل العرب.

والأدوات من المبنيات «فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى التي تعينها الرتبة على الإستغناء عن الإعراب.»[3]

وهذه الأدوات على نوعين:[4]

أ. **الأدوات الداخلة عل الجمل:** رتبتها الصدارة وهي النواسخ ، وأدوات النفي ، والتوكيد والإستفهام ، والنهي والتمني والترجي والعرض والتخصيص والقسم والشرط والتعجب والنداء.

---

[1] سورة النازعات، الآية 41.

[2] سورة الجاثية، الآية 15.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص224.

[4] عن/ المرجع نفسه، ص224_225، بتصرف.

ب.الأدوات الداخلة على المفردات: حرف الجر ، والعطف ، والإستثناء ، والمعية ، والتنفيس ، والتحقيق، والتعجب، والتقليل، والإبتداء، والنواصب، والجوازم التي تجزم فعلا واحدا ، أما رتبتها دائما رتبة التقدم.

6. المطابقة: يكثر تواجدها في الصيغ الصرفية والضمائر والنواسخ المنقولة عن الفعلية... , وتكون المطابقة في:[1]

- العلامة الإعرابية: وتكون للأسماء والصفات والفعل المضارع.
- الشخص: تتمايز الضمائر بحسبه بين التكلم والخطاب والغيبة.
- أما العدد: فيميّز بين الإسم والإسم, والصفة والصفة, وبين الضمير والضمير.
- النوع: يكون للأسماء والصفات والضمائر.
- التعيين: يكون للأسماء.

وإذا أزيلت المطابقة من جهة واحدة أو من جهات متعدّدة تذهب هذه الإزالة بالفائدة من التعبير مثل:

- تركيب صحيح المطابقة: الرجلان الفاضلان يقومان.
- مع إزالة المطابقة في الإعراب: الرجلان الفاضلين يقومان.
- مع إزالة المطابقة في الشخص: الرجلان الفاضلان تقومان.
- مع إزالة المطابقة في العدد: الرجلان الفاضل يقومون.
- مع إزالة المطابقة في النوع: الرجلان الفاضلتان يقومان.
- مع إزالة المطابقة في التعيين: الرجلان فاضلان يقومان.

[1] عن/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211_213، بتصرف.

- مع إزالة المطابقة في جميع ذلك: الرجلان فاضلاتً أقوم.

7. **النغمة:** يعرّفها **ابن منظور** بأنّها:« جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها ، وهو حسن النغمة، والجمع نغم، وقيل الكلام الحسن، وقيل الكلام الخفي.[1]

النغمة موجودة في الكلام المنطوق ، وأهتم بها النحاة إلاّ أنّهم كانوا يعرضون الفصحى في صورتها المكتوبة الصامتة، والكلام المكتوب مفتقدا لهذه القرينة المهمّة.

والنغمة يتوقف عليها مدلول الكلام ، وقد تغني عن بعض الأدوات كأدوات الاستفهام مثل: قوله تعالى﴿وتلك نعمة تمنُّها عليّ أن عبدت بني إسرائيل﴾ [2], فقد حذفت هنا(أتلك) وبقي المعنى مفهوم.

8. **التضام:** عرّفته **نادية رمضان النجار** بأنّه:« إستلزام عنصرين لغويين أو أكثر إستلزاما ضروريا، أو هو الترابط الأفقي الطبيعي ما بين الكلمات أو رفقة الكلمة أو جيرتها لكلمات أخرى في السياق الطبيعي نحو أهلا وسهلا.»[3]

التضام مرادفه الإستلزام أي هو وجود عنصر يستلزم بالضرورة وجود الآخر ولا يتم المعنى إلا به , ويشمل التضام: التلازم, والتنافي, والتوارد.

أ. **التلازم:**« هو إستلزام أحد العنصرين النحويين عنصرًا آخر.»[4]

وهو حين لا تنفك الكلمتان إحداهما عن الأخرى كالجار والمجرور, العاطف والمعطوف ...إلخ.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط4، 2005، ج14، ص312.

[2] سورة الشعراء، الآية 22.

[3] نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية ولغوية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1 ، 2006 ، ص15.

[4] نادية رمضان النجار، أبحاث نحوية ولغوية، ص 17_18.

ب. **التنافي:** هو عكس التلازم « تأبى فيه الكلمة أن تضام الأخرى ، فالضمير لا يضاف ولا ينعت, وحروف الجر تأبى الدخول على الأفعال ، كما تأبى واو الحال أن تدخل على الماضي دون توسط»[1]

وجود عنصر يتنافى مع ما يقابله ، فلا يجمع بينهما مثل: لا يجمع بين علامتي التأنيث في كلمة واحدة (مسلمات, صالحات) والأصل (مسلمتات, صالحتان) لأن كل واحدة من التاءين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث.

ت. **التوارد:** وهذا القسم نصيب العلاقات المعجمية مثل: "جلالة الملك"

وهذا القسم تهتم به الدراسات البلاغية أكثر من الدراسات النحوية.[2]

هذا هو مجموع القرائن المعنوية واللفظية التي أشار إليها **تمام حسان**، والكشف عن هذه العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب.

والكلام الذي تقدّمنا به حول القرائن ما هو إلا تمهيد لفكرة رئيسية ، فبما أن الجملة نسيج محكم متشابك وهي تمثل خلية حية من جسم اللغة وتتمثل فيها جميع العناصر التي يتألف منها النظام اللغوي، فمن أجل فهمها يجب فهم القرائن المعنوية واللفظية وهي في شكلها المتضافر.

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص257.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2.2. تضافر القرائن وإبطال العامل النحوي:

أ. تضافر القرائن:

تضافر القرائن معناه « أن المعنى النحوي لا يستعين بقرينة واحدة مهما كان خطرها , وإنّما تتعاون القرائن المختلفة وتتضافر على بيان المعنى»[1]

الفاعل لا يكون فاعلا لأنّه مرفوع فقط وإنّما هو كذلك لأنّه إسم وتقدّمه فعل وهو مبني للمعلوم.

وقد كان هدف **تمام حسان** من إعادة بلورة القرائن في شكل واضح هو الوصول إلى إيضاح فكرة التضافر كما قلنا سابقا, ونأخذ مثال **تمام حسان** في هذا المجال:[2]

ضرب زيد عمرًا

← من أجل إعراب الفعل ضرب: نجده جاء على صيغة فَعَلَ ونحن نعلم أن هذه الصيغة تدل على الفعل الماضي فندرجها في قسم الفعل.

← ثم ننظر إلى زيد فنلاحظ:

- أنّه ينتمي إلى مبنى الإسم (قرينة الصيغة)
- أنّه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)
- العلاقة بينها وبين الإسم هي علاقة إسناد (قرينة التعليق)
- ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)
- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)
- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص260.
[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص181.

- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

بتضافر هذه القرائن نصل إلى أن " زيد " فاعل بعدها ننظر إلى " عمرًا " فنجد :

- أنه ينتمي إلى مبنى الإسم (قرينة الصيغة)
- أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)
- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق)
- رتبته التأخر (قرينة الرتبة)
- الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة)

* وباجتماع هذه القرائن وتضافرها نصل إلى أن عمرًا هو المفعول به.

إذا كان الحديث عن القرائن يمهد إلى فكرة التضافر ، فإن هذا الأخير يعوض نظرية هامة كانت في القديم وهي نظرية العامل النحوي ويغني بالقول عنه وسبب ذلك " لأننا إما أن نختص كل واحدة من هذه القرائن بنظرية للعامل النحوي، وهو أمر لا يتفق مع الإقتصاد العلمي للغة، وإما أن نجعل القرائن حزمة واحدة فيكون بيان المعنى راجعا إلى إجتماعها وتضافرها."[1]

أي وجود واحد لا إثنان إما القرائن المتضافرة أو العامل ، وبما أن الإعراب مقترن بالعامل والإعراب هو قرينة واحدة من بين القرائن فمن المستحسن إستبدال العامل بالقرائن

ب. إبطال العامل النحوي:

النحاة قديما اهتموا بالعوامل وقسموها إلى نوعين لفظي ومعنوي ، واللفظي ضربان قياسي وسماعي، هذه العوامل لم تسلم من خلاف بين النحاة فمنها العامل القوي ومنها الضعيف ومنها ما

[1] عن/ تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص261-262، بتصرف.

هو أصل، ومنها ما هو فرع ... لكن هناك صوتين إرتفاعا بنغمة مخالفة " أولهما لا يعدوا أن يكون خطرة ذكية من الخطوات التي تثور في الذهن ثم تمضي ويبقى صاحبها على ما يدين به"[1], وهو **ابن جني** الذي أشار إلى أن العامل الحقيقي هو المتكلم نفسه , هو الذي يجري الرفع والنصب والجر على لسانه ولكن لا يعني هذا أنه ألغى العوامل النحوية.

أما ثانيهما فقد كانت " إستجابة لمذهب ديني معين أراد صاحبه أن يفرض على أنواع النشاط الفكري الآخر، فعمد إلى النحو بوصفه علما من العلوم التي لها الصدارة في عصره."[2]

وهذا خروج عن المألوف وهي دعوة **ابن مضاء** في إلغاء العامل النحوي إذ يرى أن النحويين ضمّنوا قواعدهم أصولا فلسفية وتأويلات وافتراضات.

فابن مضاء يرى أن العامل هو "عامل توقيفي" أي أنه ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله سبحانه وتعالى[3]، أما العلماء المحدثين فقد رأوا أن العامل النحوي سبب في تعقيد النحو وإفساد الأساليب البيانية الناصعة, وينظرون إلى أن « وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة ، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى , ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية, فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإن كان الفاعل مرفوعا في النحو ، فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون سبب منطقي واضح, وكان من الجائز جدا أي يكون الفاعل منصوبا ، والمفعول به مرفوعا ، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه.»[4]

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص168-170.

[2] المرجع نفسه، ص170.

[3] المرجع نفسه، ص173.

[4] المرجع نفسه، ص192.

العامل مرفوض فالدراسات اللغوي الحديثة لأنه قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها ، والنحاة اتجهوا إلى هذه النظرية من أجل إيضاح قرينة لفظية واحدة (العلامة الإعرابية).

اِتبع **تمام حسان** المنهج الوصفي في دراسته وهذا المنهج ينظر إلى ما هو شكلي ووظيفي وإلى الصور اللفظية ويصنعها ويصف العلاقة الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا ، ويدرك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة ، فهو ينفي كل ما هو فلسفي وغير منطقي ، والعامل عملية غير لفظية، بعكس القرائن لذلك فهذه الأخيرة هي الأفضل في إيضاح المعنى, لأنه أولا توزع اِهتمامها بين قرائن التعليق النحوي ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأي قرينة أخرى من الاهتمام، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ، ولكن رغم كل هذا يبقى العامل قاصرا، في الدراسات الحديثة وفكرة العامل مازالت حجر الزاوية في النحو العربي.

أبواب النحو متعددة والقرائن متعددة ولا بد لكل باب نحوي أن يستدل عليه بأكثر من قرينة ، لأن القرينة الواحدة لا تجذب انتباه السامع ، فيتم تعزيزها بأختها أي تضافر عدد من القرائن على بيان المعنى وبعض هذه القرائن زيادة على الضروري منها يمكِّن من الناحية النظرية أن يترخص المتكلم بإهدارها.

والترخص كان وروده في التراث العربي باسم التوسع أو الضرورة.

3.2. الترخص في القرينة:

والمقصود بهذا المصطلح:« تفسير ما خالف القاعدة من نصوص التراث وليس دعوة للمعاصرين إلى التوسع في الإستعمال» [1], معناه إهدار القرينة عند أمن اللبس اِتكالا على أن المعنى مفهوما بدونها.

وقد ظفر **تمام حسان** بالترخص في النص القرآني والحديث والشعر وفي كلام العرب ، كما أن الترخص يشمل جميع القرائن فلا تعصم أي واحدة منه ، وسنحاول أن نعطي أمثلة لهذه الظاهرة على القرائن اللفظية .

أ. الترخص في العلامة الإعرابية:

مثل: قالت العرب: " خرق الثوب المسمار"[2]

اعتمدوا على القرينة المعنوية وهي الإسناد وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب وإنّما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول.

ب. الترخص في الرتبة:

والترخص في هذه القرينة « لا يكون بارزا على الوجه الذي قد نجده في قرينة أخرى ذلك لأن الرتبة إما أن تكون حرة , وفي هذه الحالة لا يجوز أن يعد التقديم والتأخير ترخصا في قرينة الرتبة، وهو الذي يقال عنه أنه على نية التأخير ، وإما أن تكون الرتبة ملتزمة وفي هذه الحالة نجد

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1 ، ص262.

[2] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص234.

أن التقديم ما حقه التأخير يخرجه عن وظيفته التي كان عليها قبل أن يترك موضعه إلى وظيفة أخرى.»[1]

ت. الترخص في الصيغة:

مثل:[2] قوله تعالى:﴿ والتين والزيتون{1} وطور سينين﴾[3], أي سيناء.

ث. الترخص في المطابقة:

أنواعها كثيرة ومتعددة فبعضها قابل للترخص أما البعض الآخر من المطابقة لا يترخص فيها، لأن الترخص يؤدي إلى اللبس فلا يؤنث الفعل مثلا للفاعل المفرد المذكر ، ولا يؤنث الخبر للمبتدأ المفرد المذكر إلا مع ضرب من التأويل.[4]

مثل قوله تعالى:﴿ هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾[5]

قياسًا (خصمان اختصما) ولكن بالترخص استعملت اختصموا أي تعويض المثنى بالجمع.

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص333، نقلا عن دلائل الإعجاز ص137-138.

[2] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص263.

[3] سورة التين، الآية 1-2.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص324.

[5] سورة الحج، الآية 19.

ج. الترخص في الربط:

ويعتبر الضمير من الروابط الهامة في الجملة ، مثل:[1] قوله تعالى:﴿ وقذف في قلوبهم الرعب فريقًا تقتلون وتأسرون فريقًا﴾[2]

فحذف الضمير (منهم) ويتحتم هذا لأن صاحب الحال هو الضمير في (قلوبهم) ولا يوجد غيره مما يصلح أن يكون صاحب الحال.

ح. الترخص في التضام:

إنما يكون بالفصل بين المتلازمين أو بحذف أحدهما أو الجمع بين المتنافيين ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:[3] ﴿ وإن كلا لما ليوفّينّهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير﴾[4] فبعد " لما" مضارع تقديره عندهم ينقص.

خ. الترخص في الأداة:

مثل:[5] قوله تعالى:﴿ قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف﴾[6], أي لا تفتأ (حذفت لا).

د. الترخص في النغمة:

مثل:[1] قوله تعالى:﴿ وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اِتخذوني وأمي إلاهين من دون الله﴾[2].

---

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص264.
[2] سورة الأحزاب، الآية 26.
[3] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص264.
[4] سورة هود، الآية 111.
[5] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص265.
[6] سورة يوسف، الآية 85.

فإنك لو وقفت عند لفظ الجلالة فإنك لا تقف في التلاوة بنغمة الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادي ولا يحس السامع غرابة في ذلك, كما يحسها لو سمع منك جملة "هل رأيت محمدًا؟ " بنغمة التقرير التي في " قد رأيت محمدًا ".

وفي كل حالة من الحالات التي ذكرناها آنفا تقوم بقية القرائن بدور المحافظة على المعنى من اللبس فلا يؤثر الترخص شيئا ، ودليل ذلك أننا لو سمعنا شخصا يقرأ نصا فيخطئ فيه إما إعرابيا أو بنية أو ترتيبا ... ، فلو كان هذا الخطأ يذهب بالمعنى لما فهمنا كلامه ولو اِعتمد المعنى على القرينة التي تم إهدارها لخفي هذا المعنى أيضا.

نخلص في الأخير إلى أن « النظام اللغوي يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متعاونة على إحكام تماسك الجملة على أن هذا الترخص فيه جزء من النظام اللغوي يسمح به في الموضوع المعين لأداء غرض مخصوص، ومعنى هذا أنه لم يحدث عبثا أو تلاعبا ولكنه يؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معين، ولما كان النحاة لا تعنيهم إلا القواعد فقد شغلوا بها دون تبيين ما ترمي إليه هذه الرخص.»[3]

الترخص موجود في نظام اللغة منذ القديم لكن بمصطلح آخر (الجواز والوجوب) ، أي يجوز تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا أن يكون الفاعل متأخرا عن الفعل وهكذا ، و **تمام حسان** أعاد إيضاحها باستعمال مصطلح آخر وربما يعود السبب إلى اِستعماله للمنهج الوصفي أو تحويله الفروع إلى أصول لأننا لو أمعنا النظر في قواعد وعلوم العربية لوجدنا هذا الترخص ولفسرنا ربما القراءات الشاذة على أساسه، وكما قلنا في البداية أن **تمام حسان** ابتكر العديد من النظريات لكن

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

[2] سورة المائدة، الآية 116.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص332.

غير بعيدة في مضمونها عما جاء به النحاة ، فالفرق بين الصياغة وإعادة التصنيف فقط وهذا ما ينطبق على كل باحث حديث إذا أراد أن يبتكر الجديد فلا بد أن تكون نقطة انطلاقه من القديم.

4.2. الزمن والجهة:

أ. الزمن:

قسّم الزمن في اللغة العربية إلى ثلاثة (ماضي ، حاضر وأمر)، والنحاة « نسبوا هذا الزمن (الزمن النحوي) إلى الصيغة المفردة فجعلوا الزمن وظيفة الصيغة وقالوا إن الفعل يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته، ولما كانت صيغ الفعل ثلاث عندهم (البصريون) جعلوا الأزمنة ثلاثة وأعانهم على ذلك اِتفاق تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقولة الزمان ، ومن هنا جعلوا الزمن ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا وجعلوا للأول صيغة فعل والثاني والثالث صيغتي يفعل واَفعل. ولم يتكلموا عن الزمن وبالنسبة للمصدر أو للصفات الخمس (إسم الفاعل ، إسم المفعول ، الصفة المشبهة ، صيغة المبالغة وأفعال التفضيل).[1]

يرجع تقسيمهم الثلاثي إلى مقولة فلسفية وربطوا الزمن بالصيغة المفردة ارتباطا تاما ومردُّ ذلك اهتمامهم بالمفردات المنفصلة وبناء النحو عليها ، بعدها قام اللغويون المحدثين بمحاولات التفرقة بين الوقت والزمن اللغوي أمثال **كمال بشر** وغيرهم من الباحثين.

أما المنهج الذي اتبعه **تمام حسان** فهو منهج ينظر إلى المفردات وهي مرتبطة ومنسجمة أي في نظام ، وحاول إيجاد مفهوم دقيق يفرق فيه بين المصطلحات الزمنية المختلفة مثل: الزمن , الزمان، الوقت، فجعل الزمن زمنان: الزمن الصرفي والزمن النحوي.

[1] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص266-267.

- **الزمن النحوي:** يعرفه **تمام حسان** بقوله:« هو وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف.»[1]

الفعل له وظيفة مثلا: "علي يكتب" أي يكتب الآن وسيستمر يكتب بعد الآن لأن (الآن) لحظة سريعة الزوال، علي يقوم بفعل الكتابة في الزمن الحاضر وهذا الزمن وظيفة.

- **الزمن الصرفي:**

أما الزمن الصرفي فهو:« وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق».[2]

مثل: صيغة فعل تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي ولكن وردت في سياق قد يتغير معناها من المضي إلى المضارع أو الأمر.

ومن منظور **تمام حسان** أن النحاة كان سهلا عليهم تحديد الزمن الصرفي للصيغ لذلك قسّموه إلى ماضي ومضارع وأمر ، وجعلوا هذه الدلالات نظاما وطبّقوه على الأفعال في السياق ، لكن الفعل المضارع المنفي في الجملة المنفية يدل على زمن المضي وتنبه النحاة إلى هذا لكن لشدة حبهم لقواعدهم لم يخطر ببالهم النظر في نظام الزمن في السياق.[3]

في هذا أوافق **تمام حسان** لأنهم كانوا يعتبرون قواعدهم القياس الذي يقيسون عليه الكلام الجديد وأي خروج عنها يعتبر كلام غير معتد به.

وما دام النحو هو نظام العلاقات في السياق فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق كما تلعب القرائن دورا في تحديد هذا الزمن.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242-243.

والنظر في السياق يعني النظر في أنواع مباني الجمل، والجمل تنقسم إلى قسمين:

← الجملة الخبرية: وتنقسم إلى جمل (مثبتة, منفية, مؤكدة).

← الجملة الإنشائية: وتنقسم إلى جمل (طلبية, شرطية, إفصاحية).

فالجملة المثبتة تبقى تحتفظ بالزمن الذي أعطاه إياها النظام الصرفي فصيغة " فعل" تبقى تعني المضي مقابل إختلاف الجهة:[1]

الـزمـن	الـجـــهـة	صيغة فعل
الـمـــاضـي	البعيد المنقطع	كان فعل
	القريب المنقطع	كان قد فعل
	المتجدد	كان يفعل
	المنتهي بالحاضر	قد فعل
	المتصل بالحاضر	مازال يفعل
	المستمر	ظل يفعل
	البسيط	فعل
	المقارب	كاد يفعل
	الشروعي	طفق يفعل

[1] المرجع نفسه، ص 245.

الجملة المؤكدة لا فرق فيها بين دلالة الصيغة على الزمن في النظام الصرفي وبين هذه الدلالة في السياق, أما المنفية فيكون فيها نفي الماضي بواسطة المضارع وإذا حوّلنا مسارنا نحو الجملة الإنشائية نجد الجملة الاستفهامية هي الوحيدة التي تتوافق فيها دلالة الصيغة صرفيًا ونحويًا.

في الأخير نرى أن الزمن زمنان زمن صرفي خارجي محدد والوظيفة هنا وظيفة في المفرد الذي يرتبط بالصيغة المفردة, والزمن النحوي الاقتراني والذي يكون فيه الزمن وظيفة في السياق.

لم يكفي **تمام حسان** التفريق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي بل ذهب إلى التفريق بين الزمن والجهة آخى من جهة أخرى وخرج من ذلك بنظام زمني غني تُباهي بها اللغة العربية غيرها من اللغات.

ب. الجهة:

هي فكرة مما تشتمل عليه الدراسات اللغوية الحديثة تحت إسم aspect ولكن في ظل النظام النحوي العربي فهي تقوم بوظيفة تخصيص المعنى وهذا المعنى إما كون الحدث (مخصصاته المجرورات والمنصوبات) أو الزمن(وهي أفكار مثل التجدد والإنقطاع والدوام والمقارنة...) ونعبر عنها بالنواسخ الفعلية وبعض الحروف مثل: قد, لم, السين وسوف ... [1]

الجهة إذن هي تخصيص للدلالة فلكل فرع زمني عدد من الجهات.

وتنقسم إلى أنواع عديدة وهي:[2]

[1] عن/ تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص267-268، بتصرف.

[2] عن/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص252، بتصرف.

- تسع جهات للماضي (البعيد المنقطع ، القريب المنقطع، المتجدد، المنتهي بالحاضر ، المتصل بالحاضر، المستمر، البسيط، المقارب، الشروعي).
- ثلاث جهات لزمن الحال (العادي، التجددي، الاستمراري).
- أربع جهات لزمن الاستقبال (البسيط، القريب، البعيد، الاستمراري).

نخلص إلى ستة عشر جهة مقابل ثلاث أزمنة (ماضي ، مضارع، مستقبل)، بالإضافة إلى الأدوات والنواسخ مثل: قد, لم, السين, سوف, اللام, نون التوكيد, ما, لا, لم, لن, إن وأخواتها, كان وأخواتها وكاد وأخواتها هذه كلها عناصر لإفادة الجهة المحددة لمعنى الزمن.

مثال:[1] (ضارب) تدل موصوف بالضرب على معنى صفة الفاعل والكلمة لا تدل على حدث ولا على زمن ولكنها صالحة الدخول في علاقات سياقية كقولنا: أضارب أخوك زميله.

أخوك: فاعل, زميله: مفعول به, وكلمة ضارب محتملة للحال والاستقبال.

والذي يعين هذه الجملة الوصفية للاستقبال قرينة حالية كأن تقال الجملة وقد شاع في الناس أن الأخ عازم على ضرب زميله ولكن الضرب لم يقع.

والقرينة الأخرى لفظية وهذا بواسطة ذكر الظرف: أضارب أخوك زميله غدًا؟

في هذا المثال لم يكفي الزمن لتحديد المعنى لذلك تدخلت الجهة (الآن وغدًا) , فالتآخي والتضافر بين الجهة والزمن يؤدي إلى إظهار دلالة ومعنى واحد.

[1] المرجع نفسه، ص253.

خاتمة

لقد حظي كتاب **اللغة العربية معناها ومبناها** بدراسات نقدية وتباينت ردود الفعل اتجاهه سلبًا وإيجابًا, فمنها من رأت أنّه عمل لساني رائد، واستطاع أن يطور منهجًا جديدًا في التراث النحوي والبلاغي معتمدا على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، وفي مقابل هذا هناك من يرى أنّه لم يكشف عن أي جديد, بل هو دراسة نقدية للتراث مع إعادة ترتيب الدراسات اللغوية، ولعل من أهم الكتب التي تناولت هذا الكتاب مدحًا وقدحًا: **سعد مصلوح** في كتابه العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، و**عبدالوارث مبروك السعيد** في كتابه في إصلاح النحو العربي، و**محمد أحمد نحلة** في كتابه مدخل إلى دراسة الجملة، و**حلمي خليل** في كتابه العربية وعلم اللغة البنيوي ، يعتبر هذا الكتاب عملاً رائدًا لأنّ **تمام حسان** استطاع من خلاله أن يزاوج بين التراث النحوي والدراسات الحديثة، وأن باب الاجتهاد مازال مفتوحا في مجال النحو العربي للدارسين المحدثين و قد توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات تمثلت في نذكرها:

1. استبدل **تمام حسان** التقسيم الثلاثي للكلم بتقسيم سباعي وجعل لكل قسم من الأقسام سماته خاصة.
2. قال بمبدأ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد , هذه القضية وجدها في تراثنا النحوي في أبواب واسعة.
3. تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يكون فالمبنى غير المتحقق بعلامة ما في السياق وبمجرد تحقّقها فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحد تحدّدها القرائن اللفظية والمعنوية والحالية.
4. اهتم **تمام حسان** بهذه القضية تأثرا بمنهج **فيرث** السياقي وهو سياق يجاوز الجملة المكوّنة من مسند ومسند إليه.
5. تطرّق إلى ظاهرة النقل وهي من أهم مظاهر الاقتصاد اللغوي.
6. يعتبر **تمام حسان** أول من اهتم بالقرائن (المعنوية واللفظية) وهي مجتمعة على عكس نحاتنا، فلم يدرسوا النحو في إطار هذه القرائن ودرسوه في إطار العامل مهتمين اهتمامًا كبيرًا بقرينة واحدة.
7. القرائن لا تعمل إلا وهي في نظام مجتمعة ومتضافرة حتى تكشف عن المعنى.
8. الحديث عن القرائن يغني عن العوامل. بما أن الإعراب مقترن بالعامل والإعراب هو قرينة واحدة من بين القرائن فمن المستحسن استبدال العامل بالقرائن.
9. القرينة الواحدة لا تجذب انتباه السامع فيتم تعزيزها بقرائن أخرى على بيان المعنى.
10. وضع **تمام حسان** العديد من النظريات لكن غير بعيدة في مضمونها عما جاء به النحاة ، فالفرق بين الصياغة وإعادة التصنيف، وهذا ما ينطبق على كل باحث إذا أراد أن يبتكر جديدًا ، فلا بد أن تكون نقطة انطلاقه من القديم.
11. اتّبع **تمام حسان** منهجا ينظر من خلاله إلى المفردات وهي مرتبطة ومنسجمة في أي نظام جاعلاً فرقا بين الزمن النحوي والزمن الصرفي.

12. فرّق **تمام حسان** بين الزمن والجهة واعتبر كل زمن له عدد من الجهات والخروج بنظام زمني مخالف للنظام الأول.

لكن رغم النتائج التي توصّلنا إليها يبقى المجال مفتوحا للبحث في نظام اللغة بصفة عامة والنظام النحوي بصفة خاصة.

وبرعاية الله وتوفيقه أتممنا هذا البحث فإن أصبنا فمن عند الله وإن أخطأنا فمن عند أنفسنا.

الفهرس

مقدمة..... أ, ب، ج

الفصل الأول..... 4- 25

1. تمهيد..... 4- 7
2. جهود تمام حسان اللغوية..... 8- 25

أ. في الصوتيات..... 8- 14
ب. في الصرف..... 15- 18
ت. في النحو..... 19- 25

الفصل لثاني..... 26- 58

تمهيد..... 27

1. كتاب اللغة العربية معناها ومبناها..... 28- 29
2. النظام النحوي..... 30- 58

1.2. القرائن المقالية..... 33- 44

- تعريف القرينة..... 33- 34

1.1.2. القرائن المعنوية..... 35- 37

2.1.2. القرائن اللفظية..... 37- 44

2.2. تضافر القرائن وإبطال العامل النحوي..... 45- 48

أ. تضافر القرائن..... 45- 46

ب. إبطال العامل النحوي..... 47- 48

3.2. الترخص في القرينة..... 49- 53

4.2. الزمن والجهة..... 53- 58

أ. الزمن..... 53- 56

ب. الجهة..... 56- 58

الخاتمة..... 59-61

الفهرس..... 62- 63

قائمة المصادر والمراجع 64-65

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم، رواية ورش لقراءة نافع، دار الفجر الإسلامي، دمشق، ط1 ، 2007.
- ابن جني أبي فتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1 ، 2001 ، ج1.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صابر، بيروت، ط4 ، 2005 ، ج14.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عي كتب الأعاريب، تح: الشيخ محمد الأمير، دار الكتاب المصري، القاهرة، ج2.
- تمام حسان:
  - ← اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ، 2000.
  - ← اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4 ، 2004.
  - ← مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، 1989.
  - ← مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ، 2006 ، ج1.
  - ← الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1 ،2000.
- عبدالله أحمد جاد كريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 ، 2004.
- فخر الدين قباوة التحليل النحوي أصوله وأدلّته، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1 ، 2002.
- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، إيتراك للنشر، القاهرة، ط1 ، 2004.
- محمد ابن مالك الأندلسي، متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1 ، 2004.
- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، 2001.
- نادية رمضان النجار :
  - ← اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندريّة، 2004.
  - ← أبحاث نحوية ولغوية، دار الوفاء، الإسكندريّة، ط1 ، 2006.